نظرة تحليلية موازنة في المصطلح والحد والأحكام للفاعل في كتاب سيبويه

أ.م.د. عبد الإله إبراهيم عبد الله
كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

الخلاصة

جاء الحديث في هذا البحث ليوضح طبيعة عرض موضوع الفاعل في كتاب سيبويه وفهمه حدا ومصطلحا وأحكاما مع الإشارة إلى بعض آراء العلماء الذين جاؤوا بعده ، فنجد الكلام على الفاعل قد ابتدأ من الصفحات الأولى في الكتاب ، ونثر الحديث عنه في صفحات الكتاب في صورة غير منتظمة بحسب تداعي المعاني التي أثارت اهتمام مؤلفه ، فنراه يتحدث عن أحوال الفعل مع فاعله تذكيراً وتأنيثاً عند حديثه عن الصفة المشبهة، ولكنّه لا يستكمل الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل إلاّ في الجزء الثاني، فضلاً عمّا أسبغه على الفاعل من أبواب ليس لها به علاقة مباشرة ؛ لأنّها عُقدت للفعل لا للفاعل، فالأبواب التي عقدها تحت عنوان الفاعل وهي للفعل تبدأ بباب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول (الفعل اللازم)، وتنتهي بباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل....(الفعل المتعدي).

ولعله وهو يجعل الفاعل مدار حديثه يشير إلى أنّ الفعل بطبيعة دلالته على الحدث لا يكون إلاّ بالفاعل، وأنّ الفاعلَ عمدة لا يُستغنى عنه في الكلام تحكمه في ذلك كله الظواهر الإعرابية وفكرة العامل والمعمول التي بني عليها كتابه.

ومنهجه هذا في التبويب جعله يضطر إلى وضع المسائل النحوية في صورة أبواب كبرى شاملة كما هو واضح في أغلب عنوانات كتابه ، تتضمن فيها أبواب ومسائل متعددة ترتبط بذات العنوان الرئيسي فطالت العنوانات وتفاوتت بين الغموض والوضوح، ورسم لنفسه منهجاً لعرض مصطلحاته النحوية لم يبتعد فيه كثيراً عن

المعنى اللغوي، فهو أمّا أنْ يعمدَ إلى الوصف والتمثيل كما فعل مع أبواب الفعل المتعدي واللازم تحت عنوان الفاعل وأمّا يُعبّر عن فكرته بأكثر من مصطلح واستعمال، ويظهر هذا الأسلوب واضحاً في باب الفاعل للحديث عن الفاعل دون غيره ،فلم يخرج في تسميته بما اصطلح عليه عند شيوخه وأساتذته ولاسيما أستاذه الخليل .

أما حده فلم يكن يعنيه كثيرا التعريف بالمصطلحات إلا بما كان يراه واضحا بالتمثيل والوصف كما أشرنا ، ولم يذكر علة رفع الفاعل في حديثه عنه بخلاف ما وجدناه عند غيره من النحويين ، بل يستطيع القارئ أن يستنطق ذلك من عباراته التي تتضمن في أغلبها تلميحا لا تصريحا .

وكذلك الأمر مع عامل الرفع في الفاعل ، وهو فيما يبدو عامل لفظي متمثل في الفعل ، وهو رأي جمهور النحويين إلا بعض الآراء المنفردة التي نسبت للكسائي أو هشام أو الأحمر ، التي تقول بالعامل المعنوي أو معنى الفاعلية ، أو من حاول الجمع بينهما أمثال ابن فلاح اليمني .

وفي حديثه عن مرتبته في الجملة وموقعه فقد أشار إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله إلا في ضرورة الشعر وهذا محل خلاف بين البصريين والكوفيين الذين أجازوا تقدمه في غير الشعر ، أما عن تقدم المفعول على الفاعل فقد استحسن سيبويه هذا الأسلوب في كلام العرب ؛ لما فيه من بيان معنى مهم ، وهم ببيانه أعنى كما يقول ، ويصفه بأنه عربي جيد كثير .

وتحدث عن التذكير والتأنيث وما يتبع ذلك من المطابقة أو عدمها بين الفعل وفاعله، وأوضح في أكثر من باب من كتابه ما جاء مطابقا وما لم يأت ، وما جاز فيه الأمران معتمدا على ما ورد من كلام العرب ولهجاتهم ، وما ورد في آيات من القرآن الكريم

وأجاز حذف الفاعل مع بقاء وجوده في النية لدليل يدل عليه من المقام وقرينة السياق ؛ إذ لا حذف من دون تقدير ، كما لا فعل من دون فاعل ، وهذا ما جوزه الكسائي والسهيلي وابن مضاء وغيرهم .

أما عن جواز وقوع الفاعل جملة فلم يصرح سيبويه بذلك ، والظاهر أنه لا يمنع وقوعه مع التأويل ووفق ما ورد من شروط ذكرت ، وهو ما عليه البصريون ومن

وافقهم من الكوفيين أمثال الفراء وهشام وثعلب ، ولم يكن الأمر في الجواز مطلقا كما توهم ابن هشام والسيوطي .

وأخيراً فإنّا لا نجد تلك المباحث التي جمعها وفصلّها النحويون المتأخرون في باب واحد تحت عنوان (باب الفاعل) في كتاب سيبويه حدّاً وتقسيماً ووصفاً وتحليلاً وتعليلاً وأحكاماً، بل نجده لا يستوفي موضوعه في مكان واحد كما ورد في البحث.

المقدمة:

أثار كتاب سيبويه (180هـ) اهتمام علماء عصره وما تلاه من عصور ، وتدافع لقراءته خصومه ومنافسوه [1] من النحويين البصريين والكوفيين حتى وصلت روايته نحاة الأندلس ، ولا عجب فهو الكتاب الأوّل في النحو ، وهو سجل لقواعد النحو[2]، بل لعلوم العربية عامة نحوها وصرفها وأصواتها ، ولم يشذّ منه إلاّ ما لا خَطَر لصاحبه [3]، فهو بحقّ ((أعظم ما يصنع عالم لموضوعه ، أتاه حقَّه مِن التقصي والاستيعاب، ومن الدّرس والنقد ... حتى أستحقَّ أن يكون كتابه في النحو والصّرف الكتاب ، واستحقّ هو به أنْ يكونَ في النحويين الإمام))[4].

فقد استوعب علم أساتذته ومشايخه ولاسيّما أستاذه الخليل (ت175هـ)، وورث ملكتَه في القياس والابتكار، ولَزم طريقته في التّوثيق ممّا يسمع عن العرب ، فلم يكتفِ بالنقل المجرّد ، بل كان يحتكمِ إلى اللغة والسّماع والقياس بمِا عُرفَ مِن أُسلوبه الذي صاغ به معلوماته اللغوية بالاستنباط وحسن التعليل والبرهنة والتفريغ الذي لا تكاد تخلو منها صفحات كتابه ، إذ جمع في طياته ((علم البرعاء من النحويين القدماء كلهم فذكر في كتابه مذهب الخليل ومذهب يونس (ت182هـ) ومذهب أبي عمرو (ت154هـ) ومذهب ابن أبي إسحاق (117هـ) وذكر مذاهب قوم غير هؤلاء على أنّه لم يرتضها فدفعها ، وصحح علم النحويين القدماء))[5].

لهذا يُعّد كتاب سيبويه ثمرة ناضجة للدراسات النحوية التي سبقته ، مادةً وأسلوباً ومنهجاً ، ولا يمكن أنْ ينسلخ عمّا بُذل قبله من جهود في اللغة والنحو ولاسيمّا شيوخه الذين أخذ عنهم [6]، ويكيفه فضلاً أنْ سُمّي (قرآن النحو) ، وقيل عن مؤلفِه بأنّه أعلمُ الناس بالنّحو بعد الخليل [7].

وأغلب ماجاء بعده لم يكن إلاّ تفسيراً وشرحاً لمبهمه ، أو اختصاراً لبعض مسائله أو وضعَ حدودٍ لمصطلحاته ، أو ترتيباً لأبوابه وقواعده ، أو صياغةً لمصطلحاتٍ سكت عند التمثيل لها ، ((فعبارة الكتاب تتفاوتُ وضوحاً وغموضاً))[8]، وهذا الغموض راجعٌ إلى تأليفها وصياغتها لا إلى مفردات الكتاب ، لأنه كان يشير بها إلى وسائل كانت في عهده متعالمة مشهورة [9].

وعلى الرَّغم من ذلك فإنّنا نجد سيبويه يمزجُ أبواب النحو في صورةٍ عجيبة، فهو ينتقل من بابٍ إلى آخر قبل أنْ يستوفي أحكامه ، وهو يقدّم لنا المادة النحوية المرفوع إلى جانب المنصوب والمجرور[10].

وهذا الأمر قاده إلى الاستطراد والانتقال إلى موضوعات قد لا يكونُ الرابط بينها قويّاً ، وهذا النظام في التبويب جعله يضطرّ إلى وضع المسائل النحوية في أبواب كبرى شاملة ، تندرج تحتها أبواب صغرى ومسائل متعلقة برأس الباب، فطال العنوان بالقدر الذي تضمه مسائل الباب من مشكلات، على ما نراه في حديثه عن الأفعال المتعدية واللازمة وما يعمل عملها من المشتقات ، فيقول : ((هذا بابُ الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر، ..))[11].

ويُعدّ هذا العنوان من أطول عنوانات الكتاب ، ومثل هذا وغيره كعدم وضوح المصطلح وبلورته ما أُخذ عليه من مآخذ ، فيلزمهُ ((مزيد من الدّقة والسعي من أجل وضع مصطلحات أكثرُ استقراراً وأكثرُ إيجازا للتعبير عمّا تنطوي عليه من مضامين ، وعلى الرّغم من أنّ كثيراً من المصطلحات المتداولة عند متأخري النحاة هي ثمرة من ثمار كتاب سيبويه ، وأنّها تمثل جهوده وجهود شيوخه في هذا الباب فإنّنا نجد سيبويه عاجزاً عن خلق مصطلحات لكثير من الأبواب النحوية والصرفية))[12]، ففي كتاب سيبويه مصطلحات وتسميات للأبواب والموضوعات يختلف بعضها عمّا نعرفه في كتب المتأخرين ، على حين اشتهر بعضها الآخر وعُرف كما جاء في الكتاب ، وبقي مستعملاً على اختلاف الأزمنة[13]، ومن هذه المصطلحات التي كُتب لها الاستقرار والاستعمال مصطلح (الفاعل) الذي نحن في سبيل الكلام عنه في هذا البحث ، على الرّغم من تعدّد استعمالاته بعباراتٍ أخرى تدل عليه كما سيتضح إنْ شاء الله .

ففي كلامه عن الأفعال المتعدية واللازمة يذكر مصطلح (الفاعل)، وهو لا يريد منه شيئاً سوى كلامه عن الأفعال المتعدية إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة مفاعيل [14]، ولم يكن ليضع باباً تحت عنوان : المتعدي واللازم من الأفعال .

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لتسليط الضوء على هذا الموضوع، ومن الله التوفيق

مصطلح الفاعل في كتاب سيبويه

أشرنا فيما تقدم أنّ هناك بعض المصطلحات التي وصلت إلى النضج والاستقرار في كتاب سيبويه في الاستعمال اللغوي ، ولعل ذلك يعود إلى علاقتها بالمعنى المقصود والمشهور في أذهان النحويين قبل سيبويه ، ولاسيّما مصطلح (الفاعل) وما يرتبط بقضية الإسناد التي أولاها النحويون اهتماماً بالغاً ؛ لذا نرى سيبويه يجعل باب الفاعل في طليعة الأبواب النحوية للكتاب بعد أنْ يذكر بإيجاز ظاهرة (الإسناد)، تلك العلاقة الذهنية بين المسند والمسند إليه ، وما تمثله نظرية العامل من مرتكز لها .

وتقديمه الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرَّفع ، وأنّ ما عداه محمول عليه ، فهو من لوازم الجملة الفعلية والعمدة فيها ، وهي التي لا تخلو منه ، وما عداه فضله يستقل الكلام دونها ، وهذا المعنى لا يكاد يخلو منه كتاب في النحو ، سواء أكان متقدماً أم متأخراً [15].

وعلى الرَّغم من وضوح المصطلح ودلالته إلاّ أنّنا نجده لا يذكره دائماً بعبارة واحدة ، بل بعبارات كثيرة واستعمالات مختلفة ، وإن كانت جميعها تدل على معنى الإسناد والعلاقة بين الفاعل والفعل ، أي بين المعمول وعامله ، فنراه يقول في مواضع متفرقة من كتابه : ((الفاعلُ شُغل به الفعل ، وفُرِّغ له ، وبني له ، وأُسند له)) [16]. وهذهِ الإشارات والمصطلحات من الإسناد والبناء والتفريغ والشغل ألفاظ مترادفة لمعنى واحد كما يشير إلى ذلك السيوطي (ت911هـ)[17].

ويُعبّر عن الفاعل في أحيان كثيرة بـ (الاسم) ، ففي حديثه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية عن علّة تنوين الأسماء ، يقول: ((ألاَ ترى أنَّ الفعلَ لابُدَّ له من الاسم ، وإلاّ لم يكن كلاماً، والاسمُ قد يستغني عن الفعل..))[18].

وفي حديثه عن الإسناد في باب المسند والمسند إليه يقول : ((هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يجدُ المتكلم منه بُداً... ومثلُ

ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء))[19]. ويقول في موضع آخر : ((لا يخلو الفعلُ من مضمرٍ أو مظهر مرفوع من الأسماء))[20].

والملاحَظ من هذا أنّ حديثه عن الفاعل لم يكن مجموعاً في بابٍ واحد ، ولم يكن ليستوفيَ حديثه عنه، لذا نرى مصطلح الفاعل وما ورد من استعمالاته المتنوعة مبثوثاً في مباحثه المتفرقة تحت عناوين مختلفة ، وإنْ كان لها علاقة به من جهة أو أخرى ، كما أشرنا إلى حديثه عن الفاعل المضمر أو المظهر، أو حديثه عن الفاعل المأمور أو المنهي[21]، أو الفاعل المذكر أو المؤنث [22].

ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، بل ترِدُ إشارات الفاعل في حديثه عن الفعل المبني للمفعول في باب (المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول) ، يعني بذلك الاسم النائب عن الفاعل [23]، كما يظهر ذلك في حديثه عن الفاعل المثنى أو المجموع [24]، أو زيادة حرف الجر الداخل على الفاعل [25].

ومن الجدير بالذكر أنّه استعمل مصطلح (فاعلة) مؤنث (فاعل) مطابقة منه للمعنى، مع أنّ الشائع في الاستعمال التذكير في المصطلح وإنْ كانت دلالة اللفظ مؤنثة، وترد إشارته هذهِ في باب (كَمْ)، فيقول : ((وكَمْ رجلاً أتاك، أقوى من كَمْ أتاك رجلاً ، و(كَمْ) ههنا فاعلة..))[26]، يعني واقعة موقع الفاعل ، وكذلك استعمل مصطلح (مفعولة) بدل مفعول بقوله : ((وكم رجلا ضربت ، أقوى من (كَمْ) ضربت رجلا ، و(كَمْ) ههنا مفعولة)).([27]) وهناك إشارات عدة إلى الموضوعات التي تربطها علاقات الإسناد الفعلية بصورها المتنوعة المبثوثة في كتابه .

والحق أنّنا لم نجد من النحويين ممّن جاء بعد سيبويه خرج عن استعمال هذا المصطلح الذي كُتبَ له الاستقرار لوضوح التعبير عنه ، ولنضوجه في فكر من كان قبله من العلماء وعلى رأسهم أستاذه الخليل ؛ لأنّ كتابه صورة صادقة لجهوده وجهود العلماء السابقين [28]، فعبّر عن المصطلحات التي أخذها عن الخليل باستعمالها في أثناء الكلام عن المسائل النحوية في كتابه، من غير أنْ يقصد المصطلح لذاته ، لأنّ همّه كان منصباً على تفسير المسائل لا الصناعة والصياغة وذكر الحدود [29]، وهذا ما سيتضح لنا في المبحث اللاحق في الكلام عن (حدّ الفاعل). ومن هنا نراه يُعبّر عن الفكرة بأكثر

من مصطلح، وهذا الأسلوب واضح في كتابه، كما سنوضح ذلك .

وخلاصة القول إنّ جمهرة كثيرة من مصطلحات النحو التي بين أيدينا اليوم ، التي نراها في كتب المتقدمين والمتأخرين ومن جاء بعدهم متضمنة في كتاب سيبويه ، وإنهّم جميعاً كانوا عيالاً على كتابه ، وانحصرت جهودهم في شرحه وتوضيحه والعمل على اختصار ما أطال فيه [30]، ومن بين هذا القدر الكبير من المصطلحات التي ما تزال تستعمل بمدلولها وصورتها كما استعملها سيبويه مصطلح (الفاعل).

1- حَدُّ الفاعل في كتاب سيبويه

ذكرنا فيما سبق أنّ سيبويه لم يكن يهمّه كثيراً قصد صياغة المصطلحات النحوية لذاتها ، أو وضع الحدود بقدر اهتمامه بتفسير المسائل وتحليلها والتمثيل لها سالكاً سبيل الاستقراء والاستنتاج ، فهو ((يرى في بعض الأحيان أنّ المصطلح الذي وضعه يقصر عن تحقيق الغرض فيردفه بالتصوير والوصف))[31]، أو يُعبّر عن فكرته بأكثر من مصطلح أو استعمال، كما هو الحال مع الفاعل ، الذي نراه يُعبّر عنه بما شُغِل به الفعل ، أو فُرِغ له ، أو بُني له ، وهذهِ كلها ظلال لحد الفاعل ، وهذهِ طريقته في أغلب الحدود ، إذ نراه يذكر وجوهاً متنوعة للتعريف بالمصطلحات ، فهو وإنْ لم يذكر حدَّ الفاعل كما نجده عند المتأخرين بقولهم : (وحدُّ الفاعل كذا) ، للسبب الذي ذكرناه سابقاً ، ويكفيه أنّه أشار إليه بالتمثيل وصفاً وتحليلاً، مستنداً في ذلك على فكرة العامل ، والعلاقة الإسنادية بين الفاعل وفعله ، وكيف أنّ الفعل لا يستغني عن الاسم (الفاعل)؛ لأنّه لا يكون من غيره كلام[32]. فهو لم يكتفِ بالإشارة إلى أهمية تلك العلاقة، بل وقف معللاً لها كعادته ومحللاً بأسلوبه وعقليته الفذّة.

ومن هنا بدأ كلامه عن الفاعل بعد أنْ قدّم له في باب المسند والمسند إليه ، وأشار إلى حكمهِ في الرّفع ، وغرضه في إسناد الجملة ، وما تحققه من الفائدة التي أشار إليها النحاة من بعده في صحة تسمية الجملة بالكلام . وهذا يتضحُ من كلام المُبرّد (285هـ) عن الفاعل ، إذ عقد له باباً في كتابه ، بقوله : ((هذا بابُ الفاعل وهو رفع ، وذلك قولك: قام عبدُ اللهِ ، وجلسَ زيدٌ ، وإنّما كان الفاعلُ رفعاً لأنّه هو والفعلُ جملة يحسنُ عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب ...))[33].

ونلحظ من كلامه آثار المتابعة لكلام سيبويه والتأثر به ، على الرّغم من اختلافه في عرض المادة العلمية والتوسع فيها بما لا نراه عند سيبويه ، وأفرد لمسائل الفاعل والمفعول باباً بعد باب الفاعل [34].

أمّا ابن السراج (316هـ) فقد كان أكثر وضوحاً في حَدِّه الفاعلَ بما يصوّر تطور الدرس النحوي واستقرار المفاهيم والمصطلحات ، بقوله : ((الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ، ويجعلُ الفعل حديثاً عنه ، مقدماً قبله أكان فاعلاً في الحقيقة أم لم يكن ، نحو : جاء زيدٌ ، ومات عمرو، وما أشبه ذلك..))[35].

وهو في كلامه هذا يشيرُ إلى ما يؤديه الفاعل من الدلالة على الفاعلية على نحو الحقيقة والمجاز، وهو ما لم نجده في كلام سيبويه بهذا التمثيل .

ولعلَّ التأثر بمفاهيم أهل الصنعة والكلام واضح في كلام ابن السرّاج ، فالفاعل في حّدَّ الفلاسفة والمتكلمين لابُدَّ له من التأثير والإيجاد ، لهذا لا يدخلُ في تعرفيهم من نحو : (ماتَ زيدٌ) ، و(سقطَ الحائطُ) ، و(ما قامُ زيدٌ) ، و(هل قام زيدٌ؟) لعدم وجود الفعل من الفاعل[36]، وهو ما وجدناه عند غيره من النحاة [37].

وهذا إقرار بحقيقة لم يُصرّح بها سيبويه وهي أنَّ الفاعل أمر لفظي ، مسند إليه الفعل ومقدم عليه سواء فعل أم لم يفعل ، إذْ ليس من شرط الفاعل أنْ يكونَ موجداً للفعل أو مؤثراً فيه ، وهو ما يتوافق والمنهج الذي نهجه سيبويه في عرضه مسائل كتابه ، بما ينسجم وأسلوبه المعهود ، وإنْ كان المُبرّد هو الآخر أشار إلى هذا المعنى في حديثه عن النفي ضمناً [38].

أمّا الزجاجيّ (337هـ) فقد حَدَّ الفاعل بأنَّه ((كلُّ اسم أو ما هو في تقديره أُسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقُدِّمَ عليه على طريقة فعلَ أو فاعل))[39]، وقد ضمّنَ سيبويه هذهِ المعاني للاسم والفعل في تمثيله [40].

ولم يخرج ابن جنّي (392هـ) عمّا ذكره من سبقه من النحاة ، فهو يُقرّر أنّ الفاعل كلُّ اسم ذكرته بعد فعل ، وأسندتَ ذلك الفعل إليه ، وليس الذي فعل شيئاً عند العرب ، بخلاف ما هو عند المتكلمين ، الذي يشترط فيه صدور الفعلِ عنه مع قصد وإرادة [41]. وهو بهذا يؤكد ضرورة الفصل بين مفاهيم أهل اللغة والمنطق.

وعلى الرّغم من أنّ الزمخشري(538هـ) لم يُشر إلى هذا المعنى صراحة عند تعريفه الفاعل ، إلاّ أنّ ابن يعيش (643هـ) في شرحه (المفصّل) لم يفته شيء[42]، فراح يُفصّلُ ويُحلّل مستوفياً لطائف المعاني ممّا لم نجده في كلام سيبويه ، الّذي لم تشغله التعليلات الكلامية التي أثقلت كتب النحو في الشروح والحواشي ونحوها .

وقد تابع أكثر النحويين هذا الأسلوب في عرض المادة من مُوجزٍ في مُؤلَّف إلى مُفصّلٍ في آخر كابن الحاجب (646هـ)، وابن مالك (672هـ) وابن فلاح اليمنيّ (680هـ) ، والرّضي (686هـ) ، وابن هشام (761هـ) ، والسيوطيّ [43] وغيرهم ، وقد أشار السيوطيّ إلى معنى ما لم يقع من الفاعلية على نحو القصدية على نحو واضح في تعريفه الفاعل من جهة وقوعِ الفعل منه : كَضَرَبَ زيدٌ ، وقيامهِ به : كماتَ زيدٌ[44].

ولعلنّا نلمحُ إشارات لهذا المعنى في حديث سيبويه عن ((المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ كقولكَ : ضُرِبَ زيدٌ ، ويُضَربُ عمرو، فالأسماء المُحدَّثُ عنها ، والأمثلةُ دليلةٌ على ما مضى وما لم يمضِ من المحدَّثِ به عن الأسماء... وليست الأمثلةُ بالأحداثِ ولا ما يكونُ منه الأحداثُ وهي الأسماء))[45]، وهو يقصد النائب عن الفاعل من الفعل المتعدي لمفعول ، وبما يدل على عدم اتصافه بالفاعلية على نحو الحقيقة للعلة التي ذكرها وهي عدم تعدّي فعل الفاعل إليه، وقد أحسن ابن فلاح اليمنيّ تعليله لذلك بأنّ المهم في الإسناد الفعلي حصول المصدر من الفاعل بالاختيار أو عدمه [46].

2- أحكام الفاعل:

ذكر النحويون للفاعل أحكاماً عِدّة في مباحثهم المتفرقة عن الفاعل وفي طليعتهم سيبويه، فقد ذكروا رتبته ، ورفعه، وافتقار الفعل إليه ، وحذفه ، وإلحاق علامة التأنيث بفعله ، وذكره وإضماره ، ووقوعه جملة، وغير ذلك ممّا فصّلته كتبُ المتأخرين [47].

أ- رفع الفاعل :

لا خلاف بين النحاة في حكم الفاعل وهو الرّفع ؛ والدليل على ملازمته ذلك في الأصالة أنهّم يُخرِّجُون ما جاء منه مجروراً بحرف الجر على اللفظ بزيادة حرف الجر، والرّفع على المحل وهو الأصل ، وتمثيل سيبويه له بقوله تعالى : ((وكفى بالله شهيداً))[48] في إشارة منه إلى زيادة الباء من دون (عن وعلى) من حروف الجر[49].

وقوله : ((ومن ذلك قولكَ : ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ إلاّ زيداً... لأنّ معنى ما أتاني أحدٌ ، وما أتاني من أحدٍ واحدٌ ، ولكنّ مِن دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباءُ في قولكَ : كفى بالشيبِ والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولستَ بفاعلٍ))[50]، وتأكيد سيبويه على الفاعل تضميناً لعلة الرَّفع من دون الحاجة إلى تعليل ذلك ، وقد أطلق ابن مالك على هذا المعنى بالمرفوع حكماً[51].

وذكر ابن عصفور (669هـ) أنّ عِلّة رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقة بينهما[52]، واستغرق في ذكر الاستدلالات والعلل ، على خلاف ما نجده عند المبرّد واقترابه من أُسلوب سيبويه ، إذ يقول : ((وإنّما كان الفاعلُ رفعاً والمفعول به نصباً لِيُعرَفَ الفاعلُ من المفعول به ، مع العلة التي ذكرتُ لك))[53]، وهي كون الفاعل والفعل جملة يحسنُ عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، وأنّهما بمنزلة الابتداء والخبر[54].

وذكر ابن فلاح اليمنيّ خمسة أوجهٍ لاختصاص الفاعل بالرّفع والمفعول به بالنصب، الأول : أنّ الفاعل متّحد ، والمفاعيل تتعدد ، فجعل أثقل الحركات بإزاء المتّحد، وأخفها بإزاء المتعدد طلبا للتعادل في الخفة والثقل . والثاني : أنّ انتقال الذهن من الفعل إلى الفاعل قبل انتقاله إلى المفعول . والثالث : أنّ الفاعل يؤثر ولا يتأثر، فهو أقوى المراتب ، والمفعول به يتأثر ولا يؤثر ، فهو أضعف المراتب ، والمضاف يتأثر ويؤثر، فهو أوسط المراتب فجعل أقوى الحركات ــ وهو الرفع ــ لأقوى المعاني وهو الفاعل ، وأضعفها ــ وهو النصب ــ لأضعف المعاني وهو المفعول به ، وأوسطها ــ وهو الجر ــ لأوسط المعاني وهو المضاف . والرابع : أنّ الفاعل هو المعتمد ، والضمة تعتمد على الشفة عند النطق بها ، فقرنت بالفاعل ؛ لمناسبتهما في الاعتماد ، وأما الفتحة فغير معتمدة على عضو ؛ لأنها هوائية فقرنت بالمفعول ؛ لمناسبتها له في عدم الاعتماد . والخامس : أنه حمل المظهر على المضمر المتكلم والمخاطب لشبههما بالفاعل والمفعول ([55]).

أمّا اختلاف النحاة في الرّافع للفاعل فكان واضحاً؛ نظراً لاختلافهم في نظرية الإسناد اللفظي والمعنوي، والعامل والمعمول ؛لأنّ الرّافع للفاعل هو العامل الذي به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب بحسب تصريح ابن فلاح اليمني[56].

والظاهر من كلام سيبويه أنّ الرّافع للفاعل هو العاملُ اللفظي ويقصدُ به الفعلَ أو ما أشبهه، وهو متحقق في الإسناد أيضاً؛ لأنّه في حكم اللفظ، فيقول في حديثه عن إسناد المبتدأ والمبنيِّ عليه: ((ومثلُ ذلكَ: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلابُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[57]، وهذا – فيما يبدو– رأي الجمهور من النحويين [58]، ويؤكد ما ذكرنا قول ابن جنّي : إنّ الفاعلَ ((مرفوع بفعله وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه))[59].

ونسب ابن فلاح اليمني إلى جماعة من المحققين من النحاة أنَّ الرافع للفاعل هو أمر معنوي ، ولم يذكر سوى الكسائي (189هـ) منهم ، في كلامه عن الفعل المنفي ، نحو: (ما قامَ زيدٌ) ، و(لا خرج عمرو) فذكر أنّ الفاعل هنا يرتفع بتركه الفعل ، ولم يرض أين فلا وهذا الرأي [60].

وقد ذكر السيوطيّ في رفع الفاعل ونسبها إلى أصحابها، منها: الرّفع بالإسناد أو النِّسبة ، فيكون العامل معنوياً ، وعليه هشام بن معاوية الضّرير (209هـ). لأنه فاعل في المعنى ، وعليه خلف الأحمر (180هـ)، أي : إنّ العامل فيه معنى الفاعلية . وإنّه مرتفعٌ بإحداثه الفعل ، وهو ما عليه قومٌ من الكوفيين . أو إنّه شُبِّه بالمبتدأ من حيث إنّه يُخبرُ عنه بالفعل ، كما يُخبرُ عن المبتدأ بالخبر[61].

ونحن نرى في كلّ هذا تحميلاً للدرس النحوي مما يبتعد عن غرض التعليم، وحمل الأحكام على التأويل والتعليل من دون الرّجوع إلى الظاهر منها أمرٌ من شأنه أنْ يبُعدَ النحو عن طبيعته، ووظيفته اللغوية

ونفهم من كلام ابن فلاح أنّه حاول أنْ يربط بين العامل اللفظي والإسناد بقوله : ((لأنّه لو قُطِعَ النَّظرُ عن الفعل أو الإسناد لم تتحقق الفاعلية))[62].

ب- موقعه ورتبته :

يظهر من كلام سيبويه ومن تابعه من النحاة أنَّ الفاعل كالجزء من فعله، وأنّ الفعلَ سابق على فاعله ، وقد أشار إلى ذلك في أكثر من موضع من كتابه ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم وتمثيله له بقوله (يذهب عبد الله) إشارة إلى رتبة الفاعل وموقعه[63]، وذكر أنّه لا يتقدّمُ عليه إلاّ في ضرورة الشعر، ووصف بالقبح وإنْ كان الكلامُ مستقيماً، فيقول: ((ويحتملون قُبحَ الكلامِ حتّى يضعوه في غير موضعه ؛ لأنّه مستقيمٌ لي فيه

نقضٌ ، فمن ذلك قوله[64]:

صَـدَدْتِ فأطولـتِ الـصُّدُودَ وقلَّمَـا وصـالٌ علـى طـول الـصُّدودِ يَـدومُ

وإنّما الكلامُ : وقلَّ ما يَدومُ وِصالٌ))[65]

وهذا ما عليه البصريون ومن وافقهم[66]، وينسبون جواز تقدّم الفاعل على فعله في سعة الكلام إلى الكوفيين بحجة ما وردَ في قول الزَّبّاء :

مـا للجمـالِ مَـشيُها وئيـداً أجَنْـدلاً يَحملْـنَ أم حَديـدا

بتقديم الفاعل (مَشيُها) على عاملة (وئيدا) ، وهو عند البصريين بتقدير خبر محذوف تقديره : (يكونُ أو يُوجد أو ظهر أو ثبت) وئيدا [67]، وقد وقعت هذهِ المسألة موضع مناظرة بين ثعلب (291هـ) وابن كيسان (299هـ) ذكرها الزّجاجيّ والسّيوطيّ[68].

ويبدو أنّ ثمرة الخلاف أنّهم يجيزون في فصيح الكلام (الزيدون قامَ)، على تقدير (قامَ الزيدون)، والبصريين لا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر[69].

وتحدث سيبويه عن تقديم المفعول به على الفاعل مع بقاء حكم الفاعل على أصله ، وذكر وجه الحكمة في ذلك ، وغرض المتكلم بتحليلٍ يدلُّ على عمق في التفكير، ودقةٍ في البيان، فقال: ((فإنْ قدّمتَ المفعول وأخذّتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى الأوّل ، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله ؛ لأنّك إنّما أردتَ به مُؤخَّراً ما أردتَ به مقدَّماً ، ولم تُرِد أنّ تُشغلِ الفعل بَأوّلَ منه وإنْ كانَ مؤخَّراً في اللفظ فَمِن ثَمَّ كانَ حدُّ اللفظ أنْ يكون فيه مقدَّماً، وهو عربيٌّ جيِّدٌ كثير، كأنّهم إنّما يُقدّمون الذي بيانهُ أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أعْنَى ، وإنْ كانا جميعاً يُهمَّانِهم ويَعْنِيانِهم))[70].

وقد بنى كثير من علماء البيان وفي طليعتهم عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ)على هذا الكلام في استكناه أسرار المعاني في التقديم والتأخير وغيره من الموضوعات المتعلقة بمعاني النحو .

ج- مطابقة الفاعل لفعله :

أشار سيبويه إلى الفاعل المؤنث في حديثه عن الصفة المشبهة ، وقد ميَّز بين ما يُذَّكر ويؤنّثُ من الأسماء معتمداً على ما جرى عليه من أساليب العربية ومستدلاً به في كلامه ، فيقول : ((فإنْ بدأتَ بنعتِ مؤنثٍ فهو يجري مجرى المذّكر إلاّ أنَّك تُدخِلُ الهاء،

وذلك قولك : أذاهبةٌ جاريتاك ، وأكريمةٌ نساؤكم . فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل ، إذا قلت : قالت نساؤكم ، وذهبتْ جاريتاكَ...))[71].

وقال في سبب دخول التاء في الفعل مع الفاعل المؤنث: ((إلاّ أنَهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير... فإنْ بدأتَ بالاسم قلتَ : نساؤُكم قُلْنَ ذاك ، كما قُلتَ: قومكَ قالوا ذاك))[72]. ويُعلل ذلك بقوله :((... وإنّما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنَّها ليست علامة إضمار كالواو والألف ، وإنّما هي كهاء التأنيث في طلحة ، وليست باسم . وقال بعضُ العرب : قال فلانة))[73].

وهذهِ إشارةٌ منه على جواز حذف علامة التأنيث من الفعل وإنْ كان الفاعلُ مؤنثاً، ويصفه بأنّه أجملُ وذلك في إطالة الكلام ، فقال: ((وكلّما طالَ الكلامُ فهو أحسن، نحو قولك : حَضَرَ القاضي امرأةٌ ؛ لأنَّه إذا طالَ الكلام كانَ الحذفُ أجملَ ، وكأنّه شيءٌ يصيرُ بدلاً من شيءٍ))[74]، ويوردُ بعد ذلك شواهدَ من القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى: ((فَمَنْ جاءَهُ موعِظَةٌ مِن رَبِّهِ فانْتَهَى))[75]، وقوله : ((مِن بَعدِ ما جاءَهُمُ البيِّنَاتُ))[76].

وذكر بَعد ذلك وجهاً آخر من وجوه تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث، فقال : ((قالوا: جاء جواريكَ ، وجاء نساؤُك ، وجاء بناتُكَ ، وقالوا فيما لم يُكسَّر عليه الواحدُ لأنَّه في معنى الجمع كما قالوا في هذا ، ... وذلك قوله تعالى : ((وقالَ نِسوةٌ في المدينةِ))[77]))[78].

وأشارَ ابن جنّي إلى هذهِ المعاني التي ذكرها سيبويه في كتابهِ (اللمع)، وفصّل القول فيها أيضاً أبو الحسن الباقوليّ (543هـ) في شرحه بقوله : ((فأمّا إذا كان في اللفظ ما يدلُّ على التأنيث ، فإنّ تذكير الفعل جائز، قال تعالى: ((يأيُّها النَّبيُّ إذا جاءَكَ المؤمناتُ))[79]، ولم يقُل : جاءتكَ ؛ لأنّ التاء والألف في (مؤمناتٍ): أغنياكَ عن التاء في (جاءَك)))[80].

وذكر الوجوه التي أشار إليها سيبويه من طول الكلام (الفاصل بين الفعل والفاعل)، وتمثّل بكلام سيبويه مع زيادة ، فقال : ((وحكى سيبويه : حضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ))[81]، ولم يذكر سيبويه كلمة (اليوم).

وأشار ابن جنّي إلى جواز ذلك في حال إذا كان الفاعلُ جماعة ، ولكَ فيه التذكير والتأنيث ، تقول : قامت الرجّالُ ، وقامَ الرّجالُ ، وهو كلام عام بحسب تعليق

الباقوليّ وخصّصهُ بجمع التكسير من دون السلامة [82].

وقال سيبويه في الفاعل المضمر، والوجوه المستعملة في أساليب العرب والمحتملة منها : ((وإنّما قالتِ العربُ : قالَ قومُكَ وقال أبواكَ ؛ لأنّهم اكتفَوا بما أظهروا على أنْ يقولوا : قالا أبواكَ ، وقالوا قومُكَ ، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا))[83].

وذكر وجهاً آخرَ في الاستعمال ، فقال : ((فإذا بدأت بالاسم قُلتَ: قومُكَ قالوا ذاك، وأبواكَ قد ذهبا ؛ لأنّه قد وقع ههُنا إضمار في الفعل وهو أسماؤُهم ، فلابُدَّ للمضمر أنْ يَجيءَ بمنزلةِ المظَهر))[84].

ونراه في كلِّ هذهِ الأمثلة المسموعة والمنقولة عن العرب يوضّح صور الفاعل المضمر بما يحتمله من الإفراد والتثنية والجمع في التقديم والتأخير ، ونراه في مواضع أُخرى من الكتاب يُشير إلى بعض لغات العرب ، كقوله : ((وأعلم أنَّ مِن العرب من يقول: ضربوني قومُكَ ، وضرباني أخواكَ ، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظْهرونها في ((قالتْ فلانة))، وكأنهّم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة... وأمّا قوله جلَّ ثناؤه : ((وأسَرُّوا النَّجوى الَّذينَ ظَلَمُوا))[85] فإنّما يجيء على البدل ، وكأنّه قال: انطلّقوا فقيل له : مَنْ ؟ فقال : بنو فلان ، فقوله جلَّ وعزَّ: ((﴿وأسَرُّوا النَجوى الذَّينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعمَ يونس... وقال الخليل رَحمِهُ اللهُ : من قالَ أكلوني البراغيثُ أجرى هذا على أوَّلهِ))[86].

ونلحظ كلامه هذا كلّه في باب الصفة المشبَّهة ، وهو يستطرد في الحديث رابطاً مواده بما يراه من علاقاتٍ لفظيةٍ ومعنوية بالظواهر الإعرابية ، لِذا نجده يواصِلُ حديثه عمّا سبق في باب التنازع ، فيقول: ((فإنْ قُلْتَ : ضربتُ وضربوني قومَكَ نصبتَ ، إلاّ في قولِ من قال: أكلوني البراغيثُ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنَّك قُلتَ: ضربتُ وضربوني ناسٌ بنو فلان))[87].

وفي موضع آخر يذكر علاقة الفعل بالفاعل ليثبتَ صحةَ الاستعمال في الأساليبِ المتنوعة التي يَعرضها ، فيقول : ((وإذا قلْتَ: ضربوني وضربتهُم قومَكَ جعلتَ القومَ بدلاً مِن هُمْ ؛ لأنَّ الفعلَ لابُدَّ له مِن فاعل ، والفاعلُ هُهنا جماعةٌ وضميرُ الجماعةِ

الواو. وكذلك تقول : ضربوني وضربتُ قومَكَ ، إذا أَعْمَلْتَ الآخر فلابُدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ لئلاَّ يخْلُوَ مِن فاعلٍ . وإنّما قلْتَ : ضربتُ وضربني قومُكَ ، فلم تجعل في الأوّلِ الهاءَ والميمَ ؛ لأنّ الفعلَ قد يكون بغير مفعول، ولا يكونُ الفعلُ بغير فاعل))[88].

ولم يخرج المبرِّد عن هذا الكلام إلاَّ بما زاد في الأمثلة وتوسع في الكلام والشرح، واستطرد فيه في أكثر من موضع[89]. كما أفاضَ فيه النحويون بما لا يُبقي مجالاً للغموض[90].

وأشارَ ابن مالك إلى أنّ لغة (أكلوني البراغيثُ) قد تكلّم بها النبيّ(ص) بقوله: ((يتعاقبونَ فيكم ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار)) ، وعلى هذهِ اللغة كثيرٌ من الشواهد[91]، كما ذكر توجيهاً آخرَ لها غير ما أورده سيبويه وهو كونها جملةً من المبتدأ المؤخّر والخبر المقدّم ، وقد ردَّهُ السّيوطي[92].

ونفهمُ أيضاً ممّا تقدّم من كلام سيبويه عدم جواز حذف الفاعل ، وإنْ كان فهو مَنْوي ومقدَّر يدل عليه السياق ، وهو ما عليه البصريون ، فمن الفاعل ما يستتر، فلو حُذِفَ لالتبسَ الحذف بالاستتار بخلاف الخبر، وذهب الكسائي إلى جواز حذفه لدليل كالمبتدأ أو الخبر، ورجحّه السُّهيليّ (581هـ) ، وابن مضاء (592هـ)، وذكره عددٌ من النحاة[93]، ويستثنى منها صورٌ يجوز فيها الحذف ذكرها السيّوطي[94]، أولها : مع رافعه تبعاً له ، كقولك : (زيدا) لمن قال : من أكرم؟ والتقدير: أكرم زيدا ، فحذف الفاعل مع الفعل . وثانيها : فاعل المصدر يجوز حذفه ، نحو: ﴿أوإطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً﴾ [95] . وثالثها : فاعل فعل اثنين المؤنث ، أو الجماعة المؤكد بالنون ، نحو: ((لَتُبْلَوُنَّ)) [96] ، ((فإمَّا تَرَيِنَّ)) [97] ، فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين . ورابعها : قد يجرّ الفاعل (من) الزائدة ، نحو: ((ما يأتيهم من ذكر)) [98]، أو الباء الزائدة ، نحو: ((وكفى بالله)) [99] ، والمحل في الصورتين رفع ، فيجوز الإتباع بالرفع والجرّ، مراعاة للمحل واللفظ .

وممّا ذكره سيبويه قوله : ((لأنّه لا يخلوا الفعلُ مِن مُضْمَرٍ أو مُظْهَرٍ مرفوع مِن الأسماء...))[100]. وفهم كلامه هذا –فيما يبدو–خطأ بعدم جواز حذف الفاعل، وليس كذلك.

وقال في باب المصادر العاملة عمل فعلها : ((لأنَّكَ إذا قُلتَ : هذا ضاربٌ فقد جئتَ بالفاعلِ وذكرتَهُ ، وإذا قُلتَ : عجبتُ مِن ضربٍ فإنَّكَ لم تذكرِ الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل ، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت : هذا ضارب زيدا إلى فاعل ظاهر ؛ لأن المضمر في ضارب هو الفاعل، فمما جاء من هذا قوله ﷻ : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾...)) [101].

وذكر في باب أسماء الأفعال ما فيه دلالة واضحة على إضمار الفاعل وعدم ذكره بقوله : ((فنحو قولك : مه مه ، وصه صه ... واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أُخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقبل وفي يَومِكَ ، ولكنّ المأمورَ والمنهيَّ مُضمرانِ في النِّية))[102].

وذكر ذلك أيضاً في باب أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور[103].

3- وقوع الفاعل جملةً :

قد تقعُ الجملةُ في موضع الفاعل على نحوالتفسير أو التأويل ، وهو ما أجازُهُ البصريون ومن وافقهم من الكوفيين خلافاً لبعضهم ، بشرط أنْ يكون المسندُ إليها قلبياً ، أو مقترنةً – أي جملة الفاعل – بأداةٍ مُعلِّقة وهو الظاهر، واحتجّوا بقولهِ تعالى : ((ثُمَّ بدا لَهُم مِن بَعدِ ما رأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين))[104].

وأشار سيبويه إلى هذا المعنى في قوله : ((وقد يستقيمُ في الكلامِ إنَّ زيداً لَيَضْربُ ولَيَذْهَبُ ، ولم يقع ضربٌ ... فَمِن ثَمَّ ألزموا النونَ في اليمينِ ، لئلاّ يلتبسَ بما هو واقعٌ... وقال : أظنُّ لَتَسْبقنَّني ، وأظنُّ لَيَقُومَنَّ ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ عَلِمْتُ . وقال عَزَّ وجلَّ : ((ثُمَّ بداَ لَهُمْ مِن بَعْدِ ما رَأوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ))؛ لأنَّهُ موضعِ ابتداء . ألاَ ترى أنَّكَ لو قُلتَ : بَداَ لَهُم أيُّهم أفضلُ ، لَحَسُنَ كحُسْنِهِ في عَلِمْتُ ، كأنَّكَ قُلتَ : ظَهرَ لَهُم أهذا أفضلُ أم هذا)) [105]. وهي لا تكون فاعلاً إلاّ بتأويل مصدر مِن السِّجنِ أو البّداء[106]، وعنده أن الجملة مفسرة للفاعل وليست هي الفاعل كم ذكر ذلك ابن عطية (546هـ)[107]. وهو ما رجّحه ابن الأنباري (577هـ) [108]، وتبعه عبد اللطيف الزبيديّ (802هـ)[109]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ((وتبيَّنَ لكم كيفَ فعلَنا بِهم))[110]، قال ابن

مالك : ((ففاعل تَبيَّنَ مضمونُ كيف فعلنا ، كأنَّه قال : وتَبيَّنَ لكم كيفيةُ فِعْلِنا بهم ، وجاز الإسناد في هذا البابِ باعتبار التأويل))[111]. ولم يرتض ابن هشام حمل هذا عليه بقوله : ((والصوابُ خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجُمل التي لها محلٌّ الجمل الواقعة فاعلاً ... وينبغي زيادتُها ... مع الفعل القلبيّ المعلَّق بالاستفهام فقط ، نحو: (ظهرَ لي أقامٌ زيدٌ)))[112]، على أنّ المسندَ إليه مضافٌ محذوفٌ ، لا الجملة ، والمعنى : ظهر لي جوابُ قولِ القائلِ : أقائم زيد، وهو ما ذهب إليه الفرّاء(207هـ) وجماعة، وهو منسوب إلى سيبويه[113]. وصحّحه ابن هشام[114]. بخلاف هشام بن معاوية وثعلب وجماعة فأجازوه في كلّ جملة، نحو: (يعجبني تقوم)،و(يعجبني قام زيد)[115]، واحتجوا بقوله:

وما راعني إلّا يسيرُ بشُرطةٍ * وعهدي به قينا يسير بكير .**

ومنعه الأكثرون وأوّلوه في (بدا) ضمير البداء ، و(يسير) على إضمار أن[116].

وقد رد السيوطيّ فيرد على من يتوهم الحذف في الآية السابقة أو في قول الرسول (ص) : (لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ...) وعنده أنّ الفاعل فيه ضمير مقدر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل وهو البداء في الآية لدلالة : (بدا) ، والشارب في الحديث لدلالة : (يشرب)، ويقاس بذلك ما أشبهه [117].

وعلى هذا يصح وقوع الفاعل جملة بما ذكر من شرط ومنع خلافه مطلقا[118] . وذكر السفاقسيّ (742هـ) أنّ وقوع الفاعل جملة من غير تأويل من باب الحمل على المعنى[119]. وقد عدَّ الدكتور فاضل السامرائيّ جملة الفاعل كما ورد في الآية ، وفي قولهم : (ظهر لي أقام زيد ؟) ضمن تقسيماته للجمل [120] .

الخاتمة

لقد بذل سيبويه جُهداً لا يقدّره إلاّ مَن تعرَّض بالنظرةِ الفاحصة لكتابه ، فقدحشدَ فيه مادة النحو الأولى ، قاده إليها طبعه ومنهج الفطرة الذي اتبعه في جمعها واستقصائها ، فقدّم النحو في صورة متكاملة ، لا يكاد يعوزه إلاّ استخلاص الضوابط وتصنيع الأصول، قدّمه في أفكار رئيسة وأبواب مرتبة ، مع التحليل والتركيب والتعليل والتفسير وبيان للظواهر اللغوية وأساليب الكلام ، فنراه يقدّر المحذوف ويستخلص المعنى المراد بالموازنة والقياس .

فجاء كتابه نبعاً ثرّاً لكل فنون اللغة والأدب ، وهو يقدّم للنحويين أضخم مادة علمية في علم النحو، حتى إنّه لم يدع للمتأخرين مجالا للزيادة عليها إلاّ فيما ليس له خطر، هذهِ المادة قدّمها سيبويه بصورة تختلف عمّا عرف عند المتأخرين من حيث الترتيب، فإنّا نجده في مواضع كثيرة يمزج أبواب النحو في صورة عجيبة فهو ينتقل من الباب إلى غيره قبل أن يستوفي أحكامه وهذا واضح لمن تتبع كلامه في أغلب موضوعات الكتاب .

فنجد الكلام عن الفاعل قد ابتدأ من الصفحات الأولى في الكتاب، ونثر الحديث عنه في صفحات الكتاب في صورة غير منتظمة بحسب تداعي المعاني التي أثارت اهتمامه ، فنراه يتحدث عن أحوال الفعل مع فاعله تذكيراً وتأنيثاً عند حديثه عن الصفة المشبهة، ولكنّه لا يستكمل الحديث عن تأنيث الفعل للفاعل إلاّ في الجزء الثاني، فضلاً عمّا أسبغه على الفاعل من أبواب ليس لها به علاقة مباشرة ؛ لأنّها عُقدت للفعل لا للفاعل، فالأبواب التي عقدها تحت عنوان الفاعل وهي للفعل تبدأ بباب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول (الفعل اللازم)، وتنتهي بباب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل (الفعل المتعدي).

ولعله وهو يجعل الفاعل مدار حديثه يشير إلى أنّ الفعل بطبيعة دلالته على الحدث لا يكون إلاّ بالفاعل، وأنّ الفاعلَ عمدة لا يُستغنى عنه في الكلام تحكمه في ذلك كله الظواهر الإعرابية وفكرة العامل والمعمول التي بني عليها كتابه.

ومنهجه هذا في التبويب جعله يضطر إلى وضع المسائل النحوية في صورة أبواب كبرى شاملة كما هو واضح في أغلب عنوانات كتابه ، تتضمن فيها أبواب ومسائل متعددة ترتبط بذات العنوان الرئيس، فطالت العنوانات وتفاوتت بين الغموض والوضوح، ورسم لنفسه منهجاً لعرض مصطلحاته النحوية لم يبتعد فيه كثيراً عن المعنى اللغوي، فهو أمّا أنْ يعمدَ إلى الوصف والتمثيل كما فعل مع أبواب الفعل المتعدي واللازم تحت عنوان الفاعل، وأمّا يُعبّر عن فكرته بأكثر من مصطلح واستعمال، ويظهر هذا الأسلوب واضحاً في باب الفاعل للحديث عن الفاعل دون غيره ،فلم يخرج في تسميته بما اصطلح عليه عند شيوخه وأساتذته ولاسيما أستاذه الخليل .

أما حده فلم يكن يعنيه كثيرا التعريف بالمصطلحات إلا بما كان يراه واضحا بالتمثيل والوصف كما أشرنا ، ولم يذكر علة رفع الفاعل في حديثه عنه بخلاف ما وجدناه عند غيره من النحويين ، بل يستطيع القارئ أن يستنطق ذلك من عباراته التي تتضمن في أغلبها تلميحا لا تصريحا .

وكذلك الأمر مع عامل الرفع في الفاعل ، وهو فيما يبدو عامل لفظي متمثل في الفعل ، وهو رأي جمهور النحويين إلا بعض الآراء المنفردة التي نسبت للكسائي أو هشام أو الأحمر ، التي تقول بالعامل المعنوي أو معنى الفاعلية ، أو من حاول الجمع بينهما أمثال ابن فلاح اليمني .

وفي حديثه عن مرتبته في الجملة وموقعه فقد أشار إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله إلا في ضرورة الشعر وهذا محل خلاف بين البصريين والكوفيين الذين أجازوا تقدمه في غير الشعر ، أما عن تقدم المفعول على الفاعل فقد استحسن سيبويه هذا الأسلوب في كلام العرب ؛ لما فيه من بيان معنى مهم ، وهم ببيانه أعنى كما يقول، ويصفه بأنه عربي جيد كثير .

وتحدث عن التذكير والتأنيث وما يتبع ذلك من المطابقة أو عدمها بين الفعل وفاعله، وأوضح في أكثر من باب من كتابه ما جاء مطابقا وما لم يأت ، وما جاز فيه الأمران معتمدا على ما ورد من كلام العرب ولهجاتهم ، وما ورد في آيات من القرآن الكريم .

كما أجاز حذف الفاعل مع بقاء وجوده في النية لدليل يدل عليه من المقام وقرينة السياق ؛ إذ لا حذف من دون تقدير ، كما لا فعل من دون فاعل ، وهذا ما جوزه الكسائي والسهيلي وابن مضاء وغيرهم .

أما عن جواز وقوع الفاعل جملة فلم يصرح سيبويه بذلك ، والظاهر أنه لا يمنع وقوعه مع التأويل على وفق ما ورد من شروط ذكرت ، وهو ما عليه البصريون ومن وافقهم من الكوفيين وعلى رأسهم الفراء ، وأجازه بعضهم مطلقا ومنهم هشام وثعلب ، ولم يكن الأمر في الجواز مطلقا كما توهم ابن هشام والسيوطي .

وأخيراً فإنّا لا نجد تلك المباحث التي جمعها وفصلّها النحويون المتأخرون في باب واحد تحت عنوان (باب الفاعل) في كتاب سيبويه حدّاً وتقسيماً ووصفاً وتحليلاً وتعليلاً وأحكاماً، بل نجده لا يستوفي موضوعه في مكان واحد كما ورد في البحث.

الهوامش :

---

(1) مقدمة تحقيق الكتاب لعبد السلام هارون 27-31.

(2) سيبويه حياته وكتابه ؛ أحمد أحمد بدوي 46.

(3) خزانة الأدب ؛ البغدادي 1/ 179.

(4) سيبويه إمام النحاة ؛ علي النجدي ناصف 186.

(5) الشاهد وأصول النحو؛ د. خديجة الحديثي 17.

(6) من أعلام البصرة (سيبويه)؛ د. صاحب أبو جناح 94.

(7) مراتب النحويين؛ أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) 106

(8) سيبويه إمام النحاة 155، والمصطلح النحوي؛ عوض حمد القوزي 82.

(9) سيبويه إمام النحاة 156.

(10) المصطلح النحوي 124-125.

(11) الكتاب 1/ 33.

(12) من أعلام البصرة (سيبويه) 103- 104.

(13) المدارس النحوية؛ خديجة الحديثي 114.

(14) الكتاب 1/ 33-41.

(15) المقتضب؛ المبرّد 1/ 55، والمفصّل؛ الزّمخشري 47، وشرح اللمع ؛ الباقولي 128، وشرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور 1/ 93، وشرح التسهيل؛ ابن مالك 2/ 38، والمغني في النحو؛ ابن فلاح اليمني 2/ 129، وشرح الكافية؛ الرّضي 1/ 160، وهمع الهومع؛ السيوطي 1/ 510

(16) الكتاب 1/ 41 و 43/1 و 1/ 49

(17) الأشباه والنظائر؛ السيوطي 2/ 66

(18) الكتاب 1/ 21.

(19) المصدر نفسه 1/ 23.

(20) المصدر نفسه 1/ 80.

(21) المصدر نفسه 1/ 250.

(22) المصدر نفسه 2/ 43- 44.

(23) المصدر نفسه 1/ 41-43.

(24) المصدر نفسه 2/ 37.

(25) المصدر نفسه 2/ 315-316.

[26] الكتاب 2/ 159، وينظر هذا الاستعمال عند الباقولي (543 هـ) في شرح اللمع 128، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي 93/1، وابن فلاح اليمني في المغني في النحو 2/ 129.

([27]) الكتاب 2/ 159

[28] القواعد النحوية ؛ عبد الحميد حسن 263.

[29] المصطلح النحوي 129.

[30] المصدر نفسه 149.

[31] المصطلح النحوي 130.

[32] الكتاب 1/ 21.

[33] المقتضب 1/ 55.

[34] ينظر:المقتضب 1/ 59.

[35] الأصول في النحو 81/1

[36] المغني في النحو 2/ 129.

[37] شرح اللمع 128، وشرح المفصّل ؛ الزمخشري 1/ 74.

[38] المقتضب 1/ 55- 56.

[39] شرح جمل الزجاجي 1/ 93.

[40] الكتاب 1/ 33.

[41] شرح اللمع 128، وينظر أيضاً : الهامش (4).

[42] المفصل 47، وشرح المفصل 1/ 74.

[43] شرح الكافية 1/ 161، وشرح التسهيل 38/2، والمغني في النحو 129/2، وأوضح المسالك 75/2، وهمع الهوامع 510/1.

[44] همع الهوامع 1/ 510.

[45] الكتاب 34/1.

[46] المغني في النحو 2/ 138، وشرح الكافية 162/1.

[47] الكتاب 23/1، 33، 34، 39، 41، 43، 44، 80، 250، 2/ 37، 43، 44، 159، 315، 316، والمقتضب 1/ 55، 59-64، والمفصّل 47-52، وشرح اللمع 128-134 وشرح جمل الزجاجي1/ 93- 139، والمغني في النحو 2/ 129- 190، وشرح الكافية 161/1- 188، وهمع الهوامع 1/ 560.

[48] النساء/ 79، 166، والفتح/ 48.

[49] الكتاب 1/ 38.

(50) المصدر نفسه 2/ 315-316.

(51) شرح التسهيل 2/ 39.

(52) شرح جمل الزجاجي 1/ 100.

(53) المقتضب 1/ 55.

(54) المصدر نفسه 1/ 55.

(3)المغني في النحو 2/ 136 ــ 137

(56) المصدر نفسه 2/ 137.

(57) الكتاب 1/ 23.

(58) المقتضب 1/ 55، والمفصّل 47، وشرح اللمع 128، وشرح المفصّل 1/ 74، وشرح جمل الزّجاجي 1/ 93، وشرح التسهيل 2/ 40، وشرح الكافية 1/ 161، وشرح شذور الذهب 189، والأشباه والنظائر 66/1، وهمع الهوامع 1/ 510-511.

(59) شرح اللمع 128.

(60) المغني في النحو 2/ 137، وشرح التسهيل 2/ 40.

(61) همع الهوامع 1/ 510-511.

(62) المغني في النحو 2/ 138.

(63) الكتاب 23/1.

(64) القائل: عمر بن أبي ربيعة .

(65) الكتاب 1/ 31.

(66) المقتضب 1/ 288، والمفصّل 47، وشرح اللمع 128- 129، وشرح جمل الزجاجي 1/ 96-99، وشرح التسهيل 2/ 40-41، والمغني في النحو 2/ 141، وشرح الكافية 1/ 161-163، ومغني اللبيب 2/ 492 والأشباه والنظائر 3/ 87، وهمع الهوامع 1/ 511.

(67) شرح جمل الزجاجي 1/ 96- 98، وشرح التسهيل 2/ 40-41.

(68) مجالس العلماء 244، والأشباه والنظائر 3/ 87.

(69) شرح جمل الزجاجي 1/ 99.

(70) الكتاب 1/ 34، وشرح اللمع 131.

(71) المصدر نفسه 2/ 36.

(72) المصدر نفسه 2/ 37.

(73) الكتاب 2/ 38.

(74) المصدر نفسه 2/ 38.

(75) البقرة / 275.

(76) آل عمران/ 105.

(77) يوسف/ 30.

(78) الكتاب 2/ 40.

(79) الممتحنة /12.

(80) شرح اللمع 132.

(81) شرح اللمع132.

(82) المصدر نفسه 133.

(83) الكتاب 2/ 36- 37.

(84) المصدر نفسه 2/ 37.

(85) الأنبياء/ 3.

(86) الكتاب 2/ 40- 41

(87) المصدر نفسه 1/ 78

(87) المصدر نفسه 79/1

(88) المصدر نفسه 79/1

(89) المقتضب 3/ 96-97، 107

(90) المفصّل 81- 82، وشرح اللمع 129-133، وشرح جمل الزجاجي 1/ 104-105، وشرح التسهيل 3/2 50، والمغني في النحو 2/ 151- 173، وشرح الكافية 1/ 179-181، وهمع الهوامع 513/1

(91) وقد عمد أحد الباحثين إلى التّحقيق في كثير من شواهد ابن مالك ، ووصفها بالمصنوعة . (صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك ؛ نعيم سلمان البدريّ 85 ــ 86) .

(92) شرح التسهيل 2/ 0، وهمع الهوامع 1/ 513- 514.

(93) المقتضب 1/ 59- 62، والرّد على النحاة 28، والاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب ؛ البطليوسيّ 277/2 ، وشرح التسهيل 2/ 51-54، وهمع الهوامع 1/ 512

(94) همع الهوامع 1/ 512

(95) البلد / 14

(96) آل عمران/ 186

(97) مريم /26

(98) الأنبياء /2

(99) النساء /6

[100] الكتاب 1/ 80

(101) الكتاب 189/1

[102] المصدر نفسه 242/1

[103] المصدر نفسه 1/ 250.

[104] يوسف/ 35.

[105] الكتاب 3/ 109- 110.

[106] المغني في النحو 2/ 130، وشرح جمل الزّجاجي 1/ 93-94، وشرح التسهيل 2/ 54- 55.

(107) المحرر الوجيز 242/3

(108) البيان في غريب القرآن 2/ 41

(109) ائتلاف النصرة 99 مسألة 115

[110] إبراهيم/ 45.

[111] شرح التسهيل 2/ 55.

(112) مغني اللبيب 2/ 538 .

(113) المغني في النحو 2/ 129- 131 ، ومغني اللبيب 2/ 524 ، 559 ، تعليق الفرائد 218/4

(114) مغني اللبيب 2/ 559

(115) البحر المحيط 173/1 ، مغني اللّبيب 2/ 524 ، 559 ، والمجيد في إعراب القرآن الجيد 95 – 96.

(116) مغني اللبيب 2/ 559 .

(117) همع الهوامع 1/ 512 .

(118) مغني اللبيب 2/ 559 .

(119) المجيد في إعراب القرآن المجيد 95 – 96 .

(120) الجملة العربية تأليفها وأقسامها 230 .

المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ،(عبد الله بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ت 802 هـ) ، تحـ : د . طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب ــ بيروت ، ط 1 : 1407 هـ ــ 1987 م .
- الأشباه والنظائر في النحو؛ السيوطي (جلال الدّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ت911هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط2، در الكتب العلمية- بيروت- لبنان 2007م.
- الأصول في النحو؛ ابن السّراج (أبو بكر محمدّ بن سهل البغدادي ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، ط3 ، 1996م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب ؛ ابن السّيد البطليوسيّ (أبو محمّد عبد الله بن محمّد ، ت521هـ) ، تح : مصطفى السّقا ، وحامد عبد المجيد ، دار الشّؤون الثّقافية العامّة ، بغداد ، ط2، 1990م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد عبد الله جمال الدين ، ت 761هـ)، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت 2004م.
- البحر المحيط ؛ أبو حيّان الأندلسيّ (محمّد بن يوسف ، ت745هـ) ، تح : مجموعة من الأساتذة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان ، ط1 ، 1993م.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباريّ (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، ت 577هـ) ، تحـ : د . عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة : 1389هـ- 1969 م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ البغدادي (عبد القادر بن عمر ت 1092هـ)، ط1، بولاق، 1399هـ.
- الرّد على النحاة ؛ ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي ت 592هـ)، ط1 ، تح :محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ــ لبنان 2007م.

- سيبويه إمام النحاة؛ علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م.
- سيبويه حياته وكتابه؛ أحمد أحمد بدوي، مكتبة النهضة، القاهرة- مصر، ط2 (د. ت).
- الشاهد وأصول النحو؛ خديجة الحديثي، مطبعة جامعة الكويت، 1974م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين ت 672هـ) تح: محمّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009م.
- شرح جمل الزّجاجي؛ ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي ت 669هـ)، وضع هوامشه: فوّاز الشعّار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1998م.
- شرح كافية ابن الحاجب؛ الاستراباذي (رضيّ الدّين محمّد بن الحسن ت686هـ)، وضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، ط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2007م.
- شرح اللُّمع في النحّو؛ جامع العلوم (أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي ت 543هـ)، تح، محمّد خليل مراد الحربي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2007م.
- شرح المفصّل؛ ابن يعيش (أبو البقاء موفّق الدّين بن علي ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت- لبنان، (د. ت).
- صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك ؛ د. نعيم سلمان البدريّ ، دار تموز للطباعة والنّشر ، دمشق ، ط1 ، 2010م .
- القواعد النحوية؛ مادتها وطريقتها؛ عبد الحميد حسن، ط2، مكتبة الانجلو، مصر، 1952م.
- كتاب سيبويه؛ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ)؛ تح: عبد السلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر .

- مجالس العلماء؛ الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ)،تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي ، مصر، 1999م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ،(أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن ابراهيم السفاقسيّ ت 742 هـ) ، تحـ : موسى محمد زينين ، طرابلس ـ ليبيا : 1995 م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ،(القاضي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي ت 546 هـ) ، تحـ : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ط 1 : 1422 هـ- 2001م.
- المدارس النحوية؛ خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد.
- مراتب النحويين؛ أبو الطيّب اللغوي (عبد الواحد بن علي ت 351هـ)، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، 1955م.
- المغني في النحو؛ اليمني (أبو الخير منصور ابن فلاح ت 680هـ)، تح: عبد لرزاق عبد الرّحمن السعدي، ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1999م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد عبد الله جمال الدين ت 761هـ) تح: د. مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، ط1، مؤسسة الصادق، طهران، مطبعة أمير، 1958م.
- المفصّل في صنعة الإعراب؛ الزّمخشري (جار الله محمود بن عمر ت 538هـ) تح: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1999م.
- المقتضب، المبرّد (أبو العباس محمّد بن يزيد ت 285هـ)، تح: حسن حمد، مراجعة: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1999م.
- من أعلام البصرة، (سيبويه)، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه؛ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1974م.
- همع الهوامع؛ السيوطي (جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر ت 911هـ)، تح: أحمد شمس الدّين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2006

Abstract

The talk in this research to clarify the nature of the view the actor in the book Sibawayh and understanding end and terms and provisions with reference to some of the views of scientists who came after him, we find the speech on the actor had started from the front pages in the book, scattering talk about it in the pages of the book in the form of irregular, according to the collapse of the meanings that aroused the attention of the author, Fenrah talking about the conditions of the act with the perpetrator reminder and feminized when talking about the character Almhbhh, but does not complete the talk about the feminization of the act of an actor, but in the second part, as well as bestowed on the actor of the doors do not have him direct relationship; they held not to do for an actor, doors are held under the title of an actor to begin doing door Atadh actor who has not done to effect (intransitive verb), ending a door actor who goes beyond the effects of three to do .... (transitive verb).

Perhaps It makes the actor throughout his speech indicates that the nature of the act is significant on the event can only be Balvaal, and that the actor mayor indispensable to speak governed in all syntactic phenomena and the idea of the worker and the applicable upon which his book.

The approach of this tab to make it have to put grammatical issues in the form of doors leading comprehensive as is evident in most Anwanat his book, including the doors and the various issues associated with the same headline Aftalt Anwanat varied between mystery and clarity, and the fee for the same approach to view terminology grammatical did not break a lot about linguistic meaning, it either goes to the description and acting as he did with the doors transitive verb and necessary under the title of the actor and the expresses the idea more than the term and use, and it appears this method is evident in the door of the actor to talk about the actor without the other, did not come to call what was termed at elders and teachers, especially teacher Hebron.

The unit did not mean much the definition of terms but what he saw as a clear representation and description as noted, did not mention the bug raise actor in his interview with him other than what we found at other grammarians, but the reader can be questioned from his words that contain mostly a hint does not permit.

The same applies with the factor lifting the actor, which is apparently factor phonetic represented in the act, it is the opinion of the public grammarians, but some of the views of individual attributed to Xaúa or Hisham or red, which says the worker moral or meaning of effectiveness, or tried to combine them such as Ibn Falah Yemen .

Speaking about his order in a sentence and its location has pointed to the inadmissibility of progress actor to do, but in need of hair and the bone of contention between the visual and Alkoviin who had authorized provided in non-hair, and on the progress of effect on the actor has praised Sibawayh this method in the language of the Arabs; for the the meaning of the statement is important, they mean his statement he says, and describes him as a good many Arabic.

He talked about the masculine and feminine and subsequent identical or lack thereof between the act and the perpetrator, and explained in more than one section of the book, what was in line with what is yet to come, and the Jazz where the two are based on the reported words of the Arabs and their accents, and stated in the verses of the Holy Quran

And approved the deletion of the actor with the survival and existence in the intention to guide evidenced by the presumption of place and context; does not delete it without the least, not as an act without an actor, and this is what the nut and Alexaii Suhayli and son lit and others.

As for the passport and an actor clause did not declare Sibawayh this, and it seems that he does not prevent its occurrence with interpretation and according to the statement of the conditions mentioned, it is what it is Albesrion It is of vision of Alkoviin likes fur and Hisham and Fox, was not it in the passport never as just Ibn Hisham and al-Suyuti.

Finally, I do not find that detectives collected and separated Grammarians the later in the door and one under the title (the door of the actor) in the book Sibawayh end the division and a description and an analysis and explanation of the provisions, but we find it does not meet the subject in one place, as stated in the search.